The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. ١٠,N.١, PP. ١٤٨-181
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠١٨ ص ص 181 -148

Mutual impact between the budget deficit and the current account deficit in petrolical selected countries

(*) قياس الأثر المتبادل بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٤)

(**) نور حسين علي
(***) أ.د.عبد الكريم كامل أبوهات

Abstract

This research is aimed at mutual impact between the budget deficit and the current account deficit in the oil economy, analysis, and take Iraq as a case of application. Search and adopted the annual data covered the period from 2000 to 2014. The research theoretical basis for the budget deficit and current account deficit, which is interpreted by the economic theories and hypothesis parity Alrikarda who denies the existence of any relationship between the budget deficit and current account deficit, while the hypothesis of Keynesian indicative of the existence of a positive relationship between Aladzen in addition to the assumption that affected the current account deficit budget deficit.

Given the characteristics of the oil economy, between this research that both parity Alrikarda hypothesis, the hypothesis is Keynesian midwives for application in oil economies, so as to each of the affected caudal budget and current account of oil revenues. The

---

(*) بحث مستل .
(**) طالبة ماجستير / جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد – قسم العلوم المالية والمصرفية .
(***) جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد .

income of oil affect the government's income, which is funded by the state budget, also affect the exports of goods and services. Given the importance of oil revenues in the budget deficit and the current account deficit, in Iraq cemented a direct correlation between these two Aladzen of the current account deficit towards the budget deficit, meaning that there is a causal relationship in one direction of the current account deficit toward the budget deficit

المستخلص :-

يهدف هذا البحث الى تحليل الاثر المتبادل بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في اقتصاد نفطي، واخذ العراق كحالة تطبيقية. واعتمد البحث على بيانات سنوية غطت الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤. وتناول البحث الأساس النظري لعجز الموازنة وعجز الحساب الجاري الذي فسرته النظريات الاقتصادية وفرضية التكافؤ الريكاردي الذي تنفي وجود أية علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، اما الفرضية الكينزية فتدل على وجود علاقة طردية بين العجزين أضافة الى افتراض تأثر عجز الحساب الجاري بعجز الموازنة.

وبالنظر الى الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد النفطي، فقد بين هذا البحث أن كلا من فرضية التكافؤ الريكاردي، والفرضية الكينزية غير قابلتين للتطبيق في الاقتصادات النفطية، ذلك لتأثر كل من عجزي الموازنة والحساب الجاري بالإيرادات النفطية. فالإيرادات النفطية تؤثر في دخل الحكومة الذي تمول به موازنة الدولة، كما تؤثر في الصادرات من السلع والخدمات. وبالنظر لأهمية الايرادات النفطية في عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، في العراق تتوطد علاقة طردية بين هذين العجزين من عجز الحساب الجاري باتجاه عجز الموازنة، اي ان هنالك علاقة سببية باتجاه واحد من عجز الحساب الجاري باتجاه عجز الموازنة العامة.

اولاً // المقدمـــــــــــة:-

تعد مسألة معالجة الاختلالات الاقتصادية من الأمور الهامة على صعيد الاقتصاد الكلي، لأي بلد والتي شغلت اهتمام العديد من الاقتصاديين أسوة بمسألة دراسة وتحليل التوازن الاقتصادي وكيفية التوصل اليه. وقد كان من ضمن ما شغل حيزاً هاماً من اهتمامات

الاقتصاديين هو موضوع العجز في الموازنة العامة وفي الحساب الجاري حيث تباينت الآراء حول اثارهما الاقتصادية.
تستهدف الدول المتقدمة دراسة عجزي الموازنة والحساب الجاري وتحديد فعالية واثار السياسات المالية والنقدية والتجارية الخارجية التي تتبناها لاستمرار النمو الاقتصادي، وفي الدول النامية زداد الاهتمام بعجزي الموازنة والحساب الجاري وبالعلاقات المفترضة بينهما ايضاً نتيجة لاستمرارها لفترات طويلة في العديد من الدول النامية اولاً، ومعاناة اقتصاداها من المشكلات الاقتصادية المزمنة التي أعاقت مسيرة التنمية وأدت الى اختلالات هيكلية في أداء تلك الاقتصادات ثانياً. وأما الدول النفطية، فقد حققت بارتفاع عوائدها النفطية فوائض كبيرة في موازنات حكوماتها وفي موازين مدفوعاتها على حد سواء ولكن تلك الفوائض المؤقتة تحولت الى عجوزات أثقلت كواهل الدول النفطية وأثرت في مسيرتها التنموية وأدائها الاقتصادي. ولذلك تأتي أهمية هذا البحث من تناوله العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في الاقتصاد النفطي نتيجة لاختلاف ظروف وأداء الاقتصادات النفطية عن غيرها من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية غير النفطية.

١. **مشكلة البحث:.** في الاغلب تتوجه السياسات المالية في دول العالم المختلفة على معالجة عجوز الموازنات الحكومية من خلال زيادة الايرادات العامة وضبط او خفض الانفاق العام، كما تتجه في حالة عجز الحساب الجاري الى رفع الصادرات وخفض الاستيرادات، ومن هنا نفهم طبيعة المشكلة التي تواجهها الدول حين تركز اهتمامها على احد العجزين دون الاخر، بينما ترى الباحثة ضرورة أَنَّ تنصرف مجهوداتها نحو معالجة العجزين نظراً لعلاقة التأثير المتبادل بينهما.
٢. **أهمية البحث:.** حاولت الباحثة تخطي ماورد في ابحاث الاخرين من حيث تضمين البحث ما يمكن اعتباره تجاهلاً للعلاقة التأثير المتبادل بين العجزين في ابحاثهم حيث تم تحليل هذه العلاقة على وفق المنطق النظري وبيان مدى اقتراب المؤشرات الواقعية من النظرية او ابتعادها والاخذ بفكرة ان النظرية ليست دائماً صحيحة مقارنة بالوقائع وما تفرضه الحياة من تغيرات تبعد احياناً النظرية عن ملامستها بشكل موضوعي.
٣. **أهداف البحث:.** يهدف البحث الى تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في اقتصاد نفطي، فضلاً عن اختبار فرضية التكافؤ الريكاردي القائلة بعدم وجود علاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري، واختبار الفرضية الكينزي القائلة بوجود

علاقة طردية وسببية من عجز الموازنة بأتجاه عجز الحساب الجاري. ويحاول هذا البحث تقديم مقترح بديل يتفق مع واقع الاقتصادات النفطية مفاده وجود علاقة سببية بين العجزين، بمعنى أن اتجاه تلك العلاقة السببية من عجز الحساب الجاري وباتجاه عجز الموازنة او بالعكس.

ويأخذ هذا البحث الاقتصاد العراقي كمثال تطبيقي للتحليل الثنائي لعجزي الحساب الجاري وموازنة الدولة في اقتصاد نفطي. وتعتمد على سلاسل زمنية سنوية لكل من العجزين تغطي الفترة(2000-2014).

٤. **فرضية البحث:.** تتوقع الباحثة عدم وجود علاقة منتظمة بين عجزي الموازنة العامة والحساب الجاري بل هنالك علاقة مختلفة في دول العينة، اذ ثمة علاقة تاثير متبادل بينهما في دولة معينة دون الاخرى.

٥. **منهجية البحث:.** اعتمد البحث منهجاً يهدف الى الربط بين الأسس النظرية والواقع الفعلي لطبيعة العلاقة بأستخدام أسلوب التحليل الوصفي والأساليب الاحصائية الحديثة لأختبار صحة ما جاء في فرضية البحث.

ولقد اعتمد البحث اسلوب تحليل السلاسل الزمنية للتعرف على سلوك المتغيرات الاقتصادية خلال مدة البحث والتوصل الى الطريقة المناسبة لتقدير النموذج، ومن ثم اعتماده اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بغية التوصل الى نتائج انحدار غير زائف يمكن الاعتماد عليه بالتحليل، واستخدم البحث ايضاً اسلوب التكامل المشترك لتحديد العلاقة بين العجزين في الاجل الطويل، وبعد ذلك تم تقدير العلاقة بين العجزين باعتماد طريقة متجهات الانحدار الذاتي للوقوف على المتغيرات الاقتصادية الاخرى المؤثرة فيهما.

٦. **الحدود الزمانية والمكانية للبحث:.** تناول البحث تحليل الأثر المتبادل بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري للمدة(٢٠٠٠-٢٠١٤) للاقتصاد العراقي، وقد اقتصر البحث على المدة الزمنية هذه نظراً لعدم توفر البيانات للسنة ٢٠١٥ وعدم دقة البيانات وتضاربها من مصدر لآخر.

٧. **الدراسات السابقة:.**

دراسة حلمي ابراهيم منشد عام ٢٠٠٤[١]

قدم حلمي ابراهيم منشد دراسة بشأن تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٠) هدف من خلالها دراسة هذه الظاهرة في الدول العربية والوصول الى اهميتها

[١] حلمي ابراهيم منشد، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر، وتونس، والمغرب للمدة(١٩٧٥-٢٠٠٠)، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٠٤

في التخطيط الاقتصادي ودراسة وتحليل اتجاهات السياسة المالية في دول العينة من حيث الايرادات والنفقات وتحليل مسار العجز المالي وأثر الدين الخارجي في الحساب الجاري فضلاً عن تحديد اتجاه العلاقة السببية بين العجزين في دول العينة، وقد توصل الباحث من خلال دراسته ان للعجز المالي دوراً اساسياً في تفاقم مشكلة المديونية الخارجية رغم المساعدات التي حصلت عليها دول العينة كما توصل الى عدم وجود تكامل مشترك بين هذين المتغيرين في مصر وتونس مؤكداً تحقق فرضية المكافئ الريكاردي في حين اظهرت العلاقة السببية اتجاهاً ثنائياً في المغرب، هذا وكان الباحث قد اعتمد في تحديد اتجاه العلاقة السببية على اختبار اكرانجر باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ومن ثم تحديد مدى معنوية (Fالمحتسبة) لقبول اتجاه العلاقة السببية او رفضه.

دراسة ممدوح الخطيب عام ٢٠٠١[٢]

هدف الباحث الى تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في اقتصاد المملكة العربية السعودية للمدة(١٩٧٠-١٩٩٩) لاختبار فرضية المكافئ الريكاردي القائلة بعدم وجود علاقة بين العجزين والمقترح الكينزي القائل بوجود علاقة طردية بينهما، وقد توصلت الدراسة الى عدم صحة كلا الفرضيتين في تفسير العلاقة في الأجل الطويل واوضحت وجود علاقة تبادلية مزدوجة في الاجل القصير موضحاً أن عجز الموازنة يؤثر في عجز الحساب الجاري عبر تغير الانفاق الحكومي وأثره في الدخل والاستيرادات في حين أن عجز الحساب الجاري يؤثر في عجز الموازنة عبر الايرادات النفطية التي تشكل مصدر رئيسي لتمويلها.

دراسة حيدر حسين احمد محمد آل طعمة عام ٢٠١١[٣]

قدم حيدر حسين احمد دراسة لتحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري هدف من خلالها الى بيان مدى مساهمة العجز المالي في تفاقم عجز الحساب الجاري في كل من المملكة العربية السعودية وجنوب افريقيا واليونان للسنوات(١٩٧١-٢٠١٠) و (١٩٧٠-٢٠٠٩) و(١٩٧٦-٢٠٠٧)على التوالي وقد استخدم الباحث اسلوب جوهانسن-جسليوس لاختبار مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين العجزين، وقد توصل الى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من عجز الحساب

---

[٢] ممدوح الخطيب الكسواني، العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، جامعة الملك سعود، المجلد الثالث، العدد٦، ١٤٢٢هـ.

[٣] حيدر حسين أحمد محمد آل طعمة، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري(دراسة تطبيقية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان النامية)، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد، ٢٠١١.

الجاري الى عجز الموازنة في السعودية وجنوب افريقيا اما في اليونان فلم تفصح نتائج اختبار التكامل المشترك عن وجود اي علاقة بين العجزين خلال مدة الدراسة وهو ما يتفق مع المنهج الريكاردي وأخيراً توصلت الدراسة الى أن النقاش حول العلاقة الرابطة بين العجزين مسألة تجريبية تختلف فيها النتائج باختلاف الهيكل الاقتصادي لبلدان والمدة الزمنية المستخدمة والاساليب القياسية المعتمدة وبالتالي لا يمكن اعمام نتائج قبول او رفض ظاهرة العجز المزدوج على مستوى بلدان العالم كافة.

دراسة غيداء جعفر مهدي الزبيدي عام ٢٠١٣ [٤]

قدمت غيداء جعفر مهدي الزبيدي دراسة بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري هدفت من خلالها الى بيان مدى مساهمة العجز الحكومي في تفاقم عجز الحساب الجاري في كل من العراق والامارات والاردن للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠) وقد استخدمت الباحثة اسلوب جوهانسن- جسليوس لاختبار مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين العجزين، وقد توصلت الى وجود علاقة دالية بين العجزين يتحدد اتجاها على وفق طبيعة اقتصاد الدولة فقد اوضحت نتائج تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من عجز الحساب الجاري الى عجز الموازنة في الاقتصادات الريعية (العراق والامارات) في حين اظهرت نتائج تقدير النموذج ذاته وجود علاقة سببية باتجاه واحد من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري في الاقتصادات غير الريعية (الاردن).

دراسة محمد عيسى شحاتين وخالد المجالي وسعود موسى الطيب ومحمد الطروانة عام ٢٠١١[٥]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري باستخدام بيانات سنوية للفترة ١٩٨٠-٢٠١٠. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR)، عوضاً عن نموذج التكامل المشترك لعدم توفر الشرط الضروري وهو استقرار البيانات عند نفس المستوى، كما وتم تطبيق اختبارات جرانجر للسببية (Granger causility) واختبار تحليل مكونات التباين (Variance decomposition) وكذلك اختبار دالة الاستجابة لرد

[٤]) محمد عيسى شحاتين، وأخرون، العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري: حالة الاردن للفترة ١٩٨٠-٢٠١٠.

[٥]) غيداء جعفر مهدي الزبيدي، بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري لعينة مختارة من الدول مع إشارة خاصة الى العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، ٢٠١٣.

الفعل (Impuls response). وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة. وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن تخفيض عجز الموازنة العامة من خلال سياسات اقتصادية تركز على تخفيض عجز الميزان التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن يسبق تبني هذه السياسة استراتيجية تهدف إلى تطوير وتنويع القاعدة الإنتاجية نظراً لاعتماد الاقتصاد الاردني على الاستيراد بشكل كبير.

ثانياً :- الاطار النظري لعجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري

١. الفرضية الكينزية

تشغل فكرة تحفيز الطلب الفعال مكانة مركزية في المنظور الكينزي تجاه المشكلات الاقتصادية فما من قوة يمكنها اعادة الوضع الاقتصادي الى الحالة الطبيعية عند حدوث الخلل فيه[٦]، سوى الطلب الكلي الفعال من خلال الانفاق الحكومي والضرائب والمعلوم هنا ان كينز كان اكثر ميلاً لاستخدام السياسة المالية للتأثير في النشاط الاقتصادي.

تختلف رؤية الاقتصادي كينز عن رؤية الكلاسيك حول مفهوم توازن الموازنة والعجز والفائض، حيث دعى (كينز) الى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي العام للحياة الاقتصادية والاجتماعية بدلا من التوازن المالي بين النفقات والايرادات ولم يعد هدف الموازنة العامة مالياً خالصاً بل يتعداه الى الاهتمام بالتوازن العام للحياة الاقتصادية والاجتماعية[٧].على خلاف الكلاسيكية يعتقد كينز بضرورة النفقات كمحدد للإيرادات، وذلك لأن زيادة ونقصان النفقات تنجم عنها اثار اقتصادية واجتماعية، حيث ان زيادة النفقات تعمل على تنشيط الطلب الكلي وعلاج الكساد الاقتصادي عندما يواجه الاقتصاد القومي كساداً، كما ان تقليل النفقات يعمل على إنقاص الطلب الكلي ومحاربة التضخم في فترات التضخم، حيث ان عملية زيادة او انخفاض النفقات وكذلك عملية زيادة وانخفاض الايرادات ليست لها أسبقية وإنما تعتمد على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لذلك البلد وليس مثلما اعتقد الكلاسيك، حيث أن نظرية الفائض او العجز المقصود في الموازنة جاءت بعد ان كشفت نظرية كينز عن اسباب الأزمة الاقتصادية والتي بررها بعدم تساوي الطلب

---

[٦]) عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجز الاول المالية العامة والقانون المالي، أثراء للنشر والتوزيع، البعة الاولى، الاردن، ٢٠٠٩، ص٢٧٠.

[٧]) محمد طاقة، هدى العزاوي, اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان،٢٠٠٧, ص١٦٨.

الفعلي مع العرض الكلي للسلع والخدمات في المجتمع، إذ أن الكساد يحدث إذا زاد العرض الكلي على الطلب الفعلي وعكس ذلك قد تسعى الدولة الى أحداث فائض في الموازنة في حالة التضخم[٨].

٢. **فرضية التكافئ الريكاردي(Hypothesis Ricardian Equivalence)**

في عام ١٩٧٤ اثار روبرت بارو Robert Barro السؤال المتعلق بما اذا كانت السندات الحكومية تمثل صافي الثروة لدى الافراد؟ وقد اجاب عن ذلك بالنفي. وستنتج في نفس الوقت ان هنالك تكافئا بين اثر اصدار السندات الحكومية واثر الضرائب وان التحول من وسيلة لأخرى لا يوجد فيها اي تغيرات حقيقية على الاقتصاد. حيث عرفت هذه النظرية فيما بعد بفرضية المكافئ الريكاردي. وقد سميت كذلك لكونها تعود في الاصل الى الاقتصادي الكلاسيكي ديفيد ريكاردو(١٧٧٢-١٨٢٣)، عندما كتب بأنه لا فرق بين تمويل الحكومة لنفقات الحرب البالغ 20مليون جنيه استرليني من خلال الضرائب او تمويلها بإصدار سندات حكومية بالمقدار نفسه. حيث تمولها الحكومة من تسديدها لقيمة السندات ومدفوعات الفائدة البالغة 1 مليون جنيه استرليني سنويا (بافتراض ان معدل الفائدة 5%) من الضرائب المستقبلية، حيث اعتمد روبرت بارو في تقديم هذه النظرية على عدد من الفرضيات التي تعد متطلبات رئيسية لتحقيق المكافئ الريكاردي وهي كالاتي[٩].

أ- **ترابط الاجيال المتعاقبة:** ان الترابط الاسري والاجتماعي بين الافراد، يجعل هنالك ترابط اقتصاديا بين الاجيال المتعاقبة، حيث يتجسد ذلك بوجود الارث والتركات من الاباء الى الابناء.

ب- **اكتمال اسواق رأس المال** بحيث ان الافراد يقرضون ويقترضون بنفس معدل الفائدة المتاح للحكومة مع عدم وجود قيود على الاقتراض.

ج- **الافاق غير المحدودية(Infinite Horizons) في التخطيط للاستهلاك**, حيث يتصف المستهلك بالسلوك العقلاني والنظرة البعيدة الى المستقبل بحيث يكون البعد الزمني للفرد غير محدود في تخطيطه للاستهلاك، وبنفس مستوى التخطيط الحكومي. وعلى الرغم من محدودية فترة حياة الانسان، الا ان جدية الاباء وحبهم لأبنائهم يجعلهم ينظمون انفاقهم الاستهلاكي كما لو كانت حياتهم الى الابد. لذا فان تمويل الحكومة

---

[٨]) أحمد اسماعيل ابراهيم المشهداني، قياس درجة استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بعجز الموازنة الحكومية(العراق حالة دراسية) للمدة(١٩٨١- ٢٠٠٨)، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٠، ص٢٣.

[٩]) حلمي ابراهيم منشد، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة(١٩٧٥-٢٠٠٠)، مصدر سبق ذكره، ص٣٥-٣٧.

لعجز الموازنة العامة بإصدار السندات الحكومية، لا يدفع الافراد الى زيادة استهلاكهم نتيجة لانخفاض الضرائب في الوقت الحاضر بل سيدفعهم الى زيادة ادخاراتهم بشراء السندات الحكومية واحتفاظهم بها مع الفوائد المترتبة عليها كثروة للابناء.

د- **ان الضرائب محددة بمقدار ثابت ويجب ان تدفع من قبل الافراد كمبلغ اجمالي في نهاية المدة**. وبذلك فأنها غير مرتبطة بمستويات الدخل وليس لها دور في اعادة توزيع الموارد بين العوائل الغنية والعوائل الفقيرة.

هـ- **التوقع التام** من قبل الافراد بأن اصدار الدين الحكومي حاليا يتضمن زيادة الضرائب في المستقبل.

وبالاعتماد على تلك الفرضيات توصل روبرت بارو ان العجز في الموازنة العامة الممول بوسائل غير الضرائب يقود الى ضرائب مستقبلية مرتفعة لها نفس القيمة الحالية لذلك العجز. حيث ان اتساع عجز الموازنة نتيجة لتقليص حجم الضرائب ذو اثر مؤقت لابد وأن تتلاشى اثاره بعودة الضرائب الى مستوياتها الاصلية. حيث يوضح التكافئ الريكاردي ان انخفاض المدخرات الحكومية سترافق مع زيادة مكافئة في المدخرات الخاصة (تكافؤ الزيادة في المدخرات الخاصة للتناقص في المدخرات الحكومية)، و ذلك لان الافراد يتوقعون بصورة رشيدة، انه مع انخفاض المدخرات الحكومية فأن اعبائهم الضريبية سوف تزداد مستقبلاً. فمع عجز الموازنة، يتوقع الافراد ارتفاع مستوى الضريبة في المستقبل، وان عليهم التحسب من الأن بوضع بعض المدخرات جانباً لمجابهة الزيادة المتوقعة في الضرائب، بمعنى ان انخفاض الضرائب ليس الا عملية مؤقتة لا يتعدى كونه تأجيلا لدفع الضرائب التي خفضت حاليا ليعاد دفعها في فترة زمنية لاحقة، وبالتالي فأن حجم الادخار المحلي لن يتغير نتيجة للخفض الاولي للضريبة الذي ستعوضه الزيادة في الادخار الخاص. وبذلك يتضح من التكافؤ الريكاردي، عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة الناجم عن الانخفاض الأولي في الضرائب، وعجز الحساب الجاري، وذلك لأن تخفيض الضرائب وعجز الموازنة ليس الاجراءاً مؤقتاً، حيث سيقوم الأفراد بدفع الضرائب التي خفضت عليهم في المستقبل. ومن ثم فأن العملية لا تعدو كونها تأجيلا لدفع الضرائب، وعجزا مؤقتا في موازنة الدولة، وانخفاضا في الادخار الحكومي تعوضه زيادة

الادخار الخاص، وبالتالي لن يكون له تأثير على الادخار الوطني ولا على ميزان الحساب الجاري[١٠].

ثالثاً :- تحليل واقع الموازنة العامة وميزان الحساب الجاري في العراق للمدة (2000-2014)

شهدت الموازنة العامة والحساب الجاري في العراق وضعي العجز والفائض خلال مدة البحث (٢٠٠٠-٢٠١٤)، اذ يبين الجدول (١) ان الفائض المالي قد ارتفع من (٤٠١٤٢.6) مليون دولار عام 2000 الى (53024.4) مليون دولار عام 2001 وبمعدل نمو سنوي بلغ (32.1%)، وفي المقابل حقق الحساب الجاري عجز اذ زاد عجز الحساب الجاري من (8169.1-) عام 2000 الى (15410.3-) مليون دولار عام 2001 وبمعدل نمو بلغ (88.6%)، وفي عام 2002 ارتفع الفائض المالي ليصل الى (82401.9) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (55.4%)، اما العجز في الحساب الجاري فقد انخفض الى(782-) مليون دولار مقارنة بما هو عليه في عام 2001، وفي عام 2003 حققت الموازنة العامة فائض مقداره (٩٢٧٥٩.9) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (12.6%) وفي المقابل ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل الى (934.5-) مليون دولار وبنسبة نمو بلغت(19.5%) ويعزى سبب هذا العجز الى الحروب المتكررة والحصار الاقتصادي المفروض عليه منذ سنة 1990 ومن ثم التطورات التي حدثت بعد عام 2003 وما بعدها، واصبحت هناك ديون خارجية كبيرة متراكمة عليه، وزادت أعباء خدمة الدين الخارجي وكذلك بسبب ما تعرضت له البنية التحتية للقطاع النفطي من تخريب وفساد مالي واداري، وفي عام 2004 حققت الموازنة العامة عجز مقداره (464.4-) مليون دولار وبمعدل نمو (100.5-%)، في حين ارتفع عجز الحساب الجاري الى (2404.6-) مليون دولار خلال عام 2004 وبنسبة نمو بلغت (157.3%)، وفي عام 2005 حققت الموازنة العامة فائض مالي مقداره (3071.9) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (761.4-%) وفي المقابل ارتفع عجز الحساب الجاري الى (7512.8-) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (212.4%) خلال عام 2005، وفي عام 2006 حققت الموازنة العامة عجز مالي بلغ (1293-) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (142.1-%) وفي المقابل شهد الحساب الجاري فائض بلغ (1251) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (116.7-%). وفي عام 2007

---

[١٠] ممدوح الخطيب الكسواني، العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية، مصدر سبق ذكره، ص٨.

حققت الموازنة العامة فائض مالي بلغ (12068.5) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (1033.4-%) وفي المقابل ارتفع فائض الحساب الجاري الى (19992) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (1498.1%)، وفي عام 2008 انخفض فائض الموازنة العامة ليصل الى (11344.2) مليون دولار وبمعدل نمو(6.001-%)، وفي المقابل بلغ فائض الحساب الجاري (32344.4) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (61.8%)، وفي عام 2009 انخفض فائض كل من الموازنة العامة والحساب الجاري اذ بلغ فائض الموازنة العامة (157.5) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (98.6-%)، في حين بلغ فائض الحساب الجاري (1270.7) وبمعدل نمو بلغ (96.1-%) عام 2009، وفي عام ٢٠١٠ حققت الموازنة العامة عجز مالي (770.8-) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (589.5-%) وفي المقابل حقق الحساب الجاري فائض (6477.8) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (409.8%)، وفي عام ٢٠١١ حقق كل من الموازنة العامة والحساب الجاري فائض مالي، اذ بلغ فائض الموازنة العامة (23661.8) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (3169.7-%)، وفي المقابل بلغ فائض الحساب الجاري (26128.8) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (303.4%) وبعد هذا العام حققت الموازنة العامة عجز مالي حتى عام ٢٠١٤ اذ بلغ العجز المالي (49872-) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (89.1%). في حين ارتفع فائض الحساب الجاري بعد عام ٢٠١١ ليصل الى (24427.8) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (8.12%) خلال عام 2014 . وهذا يتضح من خلال الشكل(1).

جدول (١)

معدلات النمو السنوية لعجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة (2000-2014) **مليون دولار**

السنوات	عجز الحساب الجاري	*نمو عجز الحساب الجاري	عجز وفائض الموازنة العامة	*نمو عجز الموازنة
2000	-8169.1	---	40142.٦	---
2001	-15410.3	88.6	53024.4	32.١
2002	-782	-94.9	82401.9	55.4
2003	-934.5	19.5	92759.9	12.٦
2004	-2404.6	157.3	-464.4	-100.5
2005	-7512.8	212.4	3071.9	-761.4
2006	1251	-116.7	-1293	-142.١
2007	19992	1498.1	12068.5	-1033.٤
2008	32344.4	61.8	11344.3	-6.0
2009	1270.7	-96.1	157.5	-98.6
2010	6477.8	409.8	-770.9	-589.٥
2011	26128.8	303.4	23661.8	-3169.٤
2012	29542	13.1	-3562.4	-115.١
2013	22591.7	-23.5	-26374.7	640.٤
2014	24427.8	8.12	40142.55	89.١

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة اعتمادا على المصادر الاتية:

- وزارة المالية، قسم الموازنة، الموازنة العامة للعراق لسنوات مختلفة .
- تقرير صندوق النقد العربي الموحد لسنة 2015.
- سرمد عبد الجبار هداب الخير الله، فعالية المثبتات التلقائية في تحقيق استقرارية الموازنة العامة في العراق ، اطروحة دكتوراه جامعة كربلاء، ٢٠١٥،ص[١٥٥].

*احتسب معدل النمو البسيط من قبل الباحثة وفقاً للصيغ الاتية:

$$R=(y_2--y_1)/y1*100$$

شكل (ا)
معدلات النمو السنوي لعجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة
في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٤)

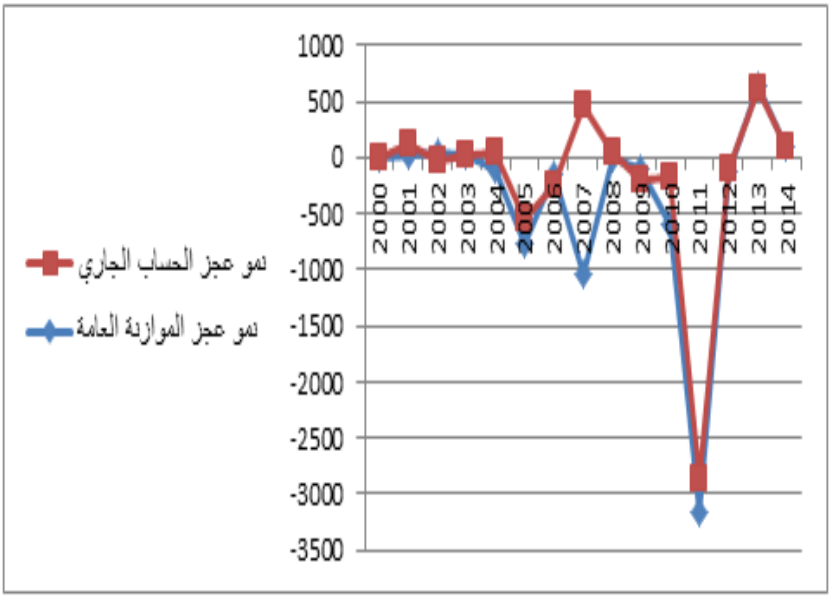

المصدر : الشكل من اعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المذكورة في الجدول(ا).

رابعاً:. تطور العلاقة بين كل من عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في العراق للمدة(2000-2014)

جدول (2)

عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2000-2014) مليون دولار

السنوات	عجز الحساب الجاري	عجز وفائض الموازنة العامة	GDP	نسبة عجز الموازنة الى %GDP	نسبة عجز الحساب الجاري الى GDP
2000	-8169.1	40142.6	21947	182.907	-37.2
2001	-15410.3	53024.4	22465	236.0312	-68.6
2002	-782	82401.9	20616	399.6988	-3.79
2003	-934.5	92759.9	13380	693.2728	-6.70
2004	-2404.6	-464.4	16458	-2.82173	-8.39
2005	-7512.8	3071.9	18104	16.96807	-25.46
2006	1251	-1293	19226	-6.72527	3.86
2007	19992	12068.5	19514	61.84534	52.2
2008	32344.4	11344.3	21368	53.09013	75.2
2009	1270.7	157.5	22266	0.707357	2.74
2010	6477.8	-770.9	23379	-3.2974	13.3
2011	26128.8	23661.8	24664	95.93659	49.1
2012	29542	-3562.4	131863	-2.70159	51.9
2013	22591.7	-26374.7	140644	-18.7528	37.3
2014	24427.8	40142.55	139706	28.73359	37.9
متوسط المدة الاولى (2000-2004)				301.8	-24.9
متوسط المدة الثانية (2005-2009)				25.2	21.7
متوسط المدة الثالثة (2010-2014)				19.9	37.9
المتوسط العام				115.7	11.6

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة اعتمادا على المصادر الاتية :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية.
- وزارة المالية، قسم الموازنة، الموازنة العامة للعراق لسنوات مختلفة.
- تقرير صندوق النقد العربي الموحد لسنة 2015.
- سرمد عبد الجبار هداب الخير الله، فعالية المثبتات التلقائية في تحقيق استقرارية الموازنة العامة في العراق، اطروحة دكتوراه جامعة كربلاء، ٢٠١٥،ص[١٥٥].

يبين الجدول (2) ان نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط السنوي خلال الفترة الاولى من البحث (٢٠٠٠-٢٠٠٤) نحو(301.8%) فقد بلغت نسبة عجز الحساب الجاري في المدة نفسها نحو(-24.9%)، في حين انخفضت نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط السنوي خلال المدة الثانية (٢٠٠٥-٢٠٠٩) الى (25.2%) وصاحب ذلك انخفض في نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بما كانت عليه في السابق الى نحو (21.7%) في المتوسط السنوي خلال المدة نفسها. اما في المدة الاخيرة (٢٠١٠-٢٠١٤) فقد انخفضت نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط السنوي الى(١٩.8%)، وصاحب ذلك ارتفاع في نسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بما كانت عليه في السابق الى نحو(37.9%)في المتوسط السنوي خلال المدة نفسها و يرجع سبب ذلك إلى حاجة العراق الماسة للمستوردات بكافة أنواعها الاستهلاكية والوسيطة. وقد بلغ المتوسط العام لهذه النسبة لكلا المؤشرين (115.7%) و(11.6%) على التوالي خلال مدة البحث. وهذا يؤشر بوضوح مدى تأثير عجز الموازنة العامة في الحساب الجاري في العراق وهذا يتضح من خلال الشكل(٢).

شكل (٢)

عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2000-2014)

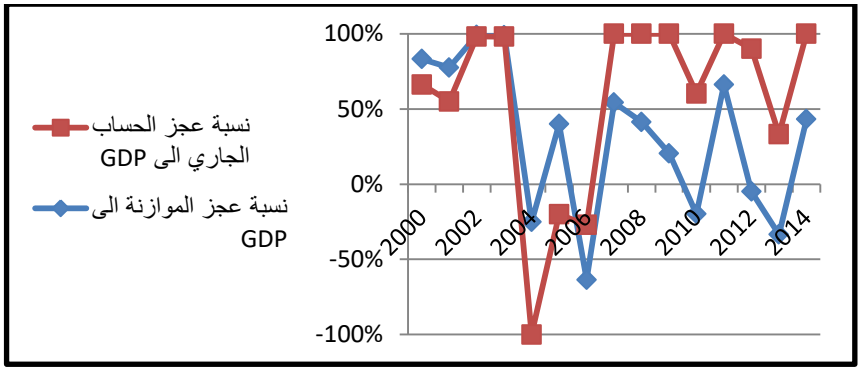

المصدر: الشكل من اعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المذكور في الجدول(2).

خامساً:- الاطار النظري لسببية جرانجر Granger causality

تتشابك العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لدرجة يصعب فصل اي من المتغيرات التي يؤثر في الاخر، لذا يتم اللجوء الى اختبار العلاقة

السببية بهدف تحديد انتقال التأثير من متغير ما وليكن (x) والذي يؤدي الى تغير في المتغير الاخر وليكن(y)، فعندما يصاحب تغير (x) تغيراً في (y) يقال ان (x) يتسبب في تغير (y) وحينئذ يمكن التنبؤ بقيمة المتغير (y) من خلال المتغير (x)، وفي حالة كون التغير في المتغير (x) لا يسبب تغيراً في (y) يقال ان اتجاه العلاقة من (y) الى (x).

ولمعرفة اتجاه العلاقة تم اللجوء الى اختبار العلاقة السببية، فضلاً عن ذلك فإن اختبار العلاقة بين المتغيرات بهذه الطريقة يأتي لتلافي عدم الدقة في نموذج الانحدار والذي قد يقود الى حدوث ظاهرة الانحدار الزائف، حيث النتائج تكون مظللة. وينفذ نموذج العلاقة السببية على ثلاث خطوات هي[١١]:

١- اختبار استقرارية البيانات (Tests of stationarity).
٢- اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test).
٣- اختبار اتجاه العلاقة السببية (Causaility Test).

أن مفهوم السببية أدخل لأول مرة في عام ١٩٥٦ من قبل نوربرت وينر. في بحثه الموسوم بعنوان (نظرية التنبؤ في الرياضيات الحديثة للمهندسين)The theory of prediction in Modern Mathematics for the Engineer, وقد أعيدت صياغة مفهوم السببية من قبل كرانجر(Granger) عام ١٩٦٩ والذي عرفها بأنها القدرة على التنبؤ بطبيعة العلاقات واتجاهاتها بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة المراد قياسها, وقد جرى توفير مسح شامل على سببية كرانجر(Granger) عام ١٩٨٤ من قبل (Geweke)[١٢].

وقد تناول (Hsiao) عام ١٩٨٢ [١٣] أنموذج ثلاثي المتغيرات(tri variate model) بعد ما ادخل فيه مفاهيم السببية غير زائفة على وجه الخصوص, وقد تبين ان السببية تكون غير زائفة اذا جرى تخفيض مجموعة من المعلومات. وقد أدت هذه الملاحظة الى تعزيز تعريف السببية لدى الباحثين الاقتصاديين التي تتطلب تحسن في التنبؤ وبالتالي أدت الى فهم أفضل لهيكل السببية من السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات[١٤].

---

[١١]) عبد الحسين جليل الغالبي، ليلى بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة التاسعة، العدد الثامن والعشرون، ص٢٢١ .

[12]) For more information see; wiener, N. The Theory of prediction. In Modern Mathematical for the Engineer; McGraw-Hill: New York, NY, USA,1956.

[13]) Cheng Hsiao, Autorgressive modelling and causal orderinf of economic variables, Economic research program, research, No.274,1980,page3.

[14]) Michael Eichler, Granger-causality graphs for multivariate time series, university at Heidelberg, JEL, 2011, page2

ان الهدف من هذا الاختبار تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية وقياسها، اضافة الى ذلك ان مفهـــوم سببية (جرانجر) يتضمن الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) عندما تكون هناك علاقة قيادة تختلف بين المتغيرين وكان جرانجر قد قدم تعريفاً عملياً للسببية كالاتي: اذا كان المتغير xt يسبب في المتغير yt اذا كان من الممكن التنبؤ بالقيم الحالية yt بدقة اكبر باستخدام القيم السابقة للـ xt اكثر من عدم استخدامها وعلى هذا فإن التغيرات في xt يجب ان تسبق زمنياً التغيرات في yt ففي هذه الحالة يمكن القول : أن xt تسبب بـyt وهذا يعني ان أضافةxt الحالية والسابقة كمتغير توضيحي الى نموذج انحدار يوحي أن القيم السابقة للـyt يزيد من القوة التفسيرية للنموذج[١٥].

ويمكن ان نلخص الفكرة الرئيسية لسببية كرانجر (Granger) بالمثال الآتي. فلو افترضنا متغيرات ثلاثة في النموذج هي (X_t, Y_t, Z_t) وفي بادئ الامر نحاول التنبؤ بقيم(X_{t+1}) باستخدام القيم السابقة لكل من (X_t) و(Z_t), ومن ثم نحاول التنبؤ بقيم(X_{t+1}) مرة أُخرى بأستعمال القيم السابقة ل(Y_t) و(X_t) و(Z_t), فعندما تكون القيم التنبؤية للمرة الثانية أكثر معنوية من المرة الاولى وفق الاختبارات القياسية فعندها بأمكاننا القول أن القيم السابقة (Y) تحتوي على معلومات تمكننا من التنبؤ بقيم(x_{t+1}) وليس القيم السابقة (X_t) و(Z_t), وبصيغة أُخرى أن (Z_t) تكون عامل تفسيري وان (Y_t) ستسبب, التغيرات وفق كرانجر, التغيرات الحاصلة في(X_{t+1}) أذا كانت[١٦]:

- (X_t) تكون قبل(X_{t+1}).
- أنها تحتوي على معلومات مفيدة في التنبؤ بقيم(x_{t+1}) ومثل هذا الاثر غير موجود في التغيرات الاخرى.

وحسب مفهوم كرانجر ان التغير في قيمة X_t يتسبب بواسطة المتغير Y_t أذا توقع قيمة X_t بدقة أكبر باستخدام القيم السابقةX_t أضافة الى القيمة الحاليةY_t بدلاً للقيمة السابقة X_t فأذا كانت قيمة الاختبار الاحصائي F أكبر من القيمة المحسوبة عندها سيتم رفض فرضية Y_t تسبب X_t, ومن أجل أختبار هل ان X_t تسبب Y_t يتم أعتماد نفس الخطوات السابقة بتقدير

---

[١٥]) ندوى خزعل رشاد، استخدام اختبار جرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد١٩، ٢٠١١، ص٢٧٠-٢٧١ .

[16]) Yavuz ARSLAN, Expectation Errors, Uncertainty And Economic Activity, Research and Monetary policy Department Central Bank of the Republic of Turkey, 2011,page16.

معادلة X_t بقيمها الماضية بالإضافة الى القيم الحالية والماضية ل Y_tوهناك اربعة احتمالات لاختبار اتجاهات السببية[١٧].

١- أتجاه أحادي السببية من X الى Y: X←Y

٢- أتجاه أحادي السببية منY الى X: Y←X

٣- سببية ثنائية الاتجاه: X↔Y

٤- الاستقلالية X-T

ومن أجل اختبار العلاقة بين متغيري النموذج باستخدام سببية كرانجر ونموذج تصحيح الخطأ (Error correction Model) ينبغي تقدير المعادلتين بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS):

$$Y_t=a_0+\sum^{n}_{j=1} a_j\, y_{t-j}+\sum^{n}_{j=1}B_j x_{t-1} +u_t.....(1)$$

$$X_t= B_0+\sum^{n}_{j=1} B_j\, y_{t-j}+\sum^{n}_{j=1}a_j x_{t-1} +v_t.....(2)$$

حيث إنّ:

Y_t: المتغير تابع.

X_t: المتغير المستقل.

(n): عدد الفجوات الزمنية.

U_t, V_t: الاخطاء العشوائية.

بعد التأكد من وجود استقرارية البواقي (e_t) في البيانات عن طريق أجراء أختبارات جذر الوحدة بحيث تكون البواقي متكاملة من درجة الصفر(٠) اي أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة مما يعني وجود تكامل مشترك بين Y_t وX_t وبعد ذلك نقوم بأختبار المعنوية الاحصائية للمعالم المختلفة عن طرق أختبار (F) للمعادلة (١) وكذلك أجراء المعنوية الاحصائية للمعالم المختلفة للمتغير المستقل (Y_t) في ظل وجود قيمة مختلفة للمعادلة (٢) وفي ضوء مفهوم كرانجر سيجري أختبار فرضية العدم القائلة بأن (X_t) لا تسبب (Y_t) في معادلة (١) أذا كانت:

$$H_0:\beta_1=\beta_2=\beta_3=.....\beta m=0$$

مقابل الفرضية البديلة (X_t) تسبب (Y_t) اذا كانت :

$$H_0:\beta_1=\beta_2=\beta_3=.....\beta m>0$$

في حين يجري اختبار فرضية العدم (Y_t) لاتسبب (X_t) في معادلة (٢) أذا كانت:

---

١٧) كامل كاظم علاوي ومحمد غالي راهي, تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة(١٩٧٤-٢٠١٠) مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, السنة التاسعة العدد التاسع والعشرون. بلا تاريخ، ص٢٢٥-٢٢٦ .

$H_0: a_1=a_2=a_3=.....a_n=0$

مقابل الفرضية البديلة (Y_t) تسبب (X_t) اذا كانت:

$H_0: a_1=a_2=a_3=.....a_n>0$

وسيتم استخدام اسلوب الانحدار الذاتي(VAR) والذي بأمكانه كشف العلاقة السببية والتأكد من وجودها تغذية عكسية (Feed Back) بين المتغير المعتمد والمستقل من خلال الاختبارات الإحصائية، وعندما تكون هناك علاقة تقدم وتخلف زمنية بين المتغيرات أما طريقة التقدير الملائمة لهذا النموذج هي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية(OLS)[١٨].

سادساً:- توصيف النموذج القياسي (Specification of econometrics)

تعد مرحلة توصيف النموذج specification Stage من اهم مراحل بناء النموذج القياسي وأصعبها وذلك لما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يحتويها النموذج، وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقة بين المتغيرات الى معادلات رياضية بأستخدام الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

ويعرف النموذج القياسي بأنه عبارة عن نموذج اقتصادي يعبر رمزياً عن طبيعة العلاقات الاقتصادية للظاهرة المدروسة وبصورة اقرب الى الدقة مستخدماً في ذلك العوامل المحددة أو المؤثرة على سلوك الظاهرة جزيئاً أو كلياً[١٩].

وسيتم في هذه المرحلة تحديد الصيغة القياسية المقترحة: بما اننا سنستخدم سببية جرانجر في اكتشاف طبيعة الاثر المتبادل بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري, لذا سنقوم باستخدام الصيغة الاتية:

١- يكون المتغير التابع فيها هو (عجز الحساب الجاري) بينما المتغيرات المستقلة هي (الايرادات العامة، والنفقات العامة)

$$CAD=\beta_0+\beta_1 PR+\beta_2 GE+Ut$$

٢- يكون المتغير التابع فيها هو (الايرادات العامة) بينما المتغيرات المستقلة هي (عجز الحساب الجاري والنفقات العامة)

$$PR=\beta_0+\beta_1 CAD+\beta_2 GE+Ut$$

---

١) كامل كاظم علاوي ومحمد غالي راهي, تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٧٤-٢٠١٠) مصدر سبق ذكره, ص٢٢٦.

٢) وليد اسماعيل السيفو وأخرون،" اساسيات الأقتصاد التحليلي"، دار الاهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٦، ص٤٧.

٣- يكون المتغير التابع فيها هو (النفقات العامة) بينما المتغيرات المستقلة(عجز الحساب الجاري والايرادات العامة)

$$GE=\beta_0+\beta_1 CAD+\beta_2 PR+Ut$$

ومن خلال هذه المعادلات يمكن وضع جدول يوضح هذه المتغيرات المستخدمة بالنموذج القياسي المقدر والرموز الخاصة بها:

جدول (3)
المتغيرات المستخدمة بالنموذج القياسي المقدر والرموز الخاصة بها

اسم المتغير باللغة العربية	اسم المتغير باللغة الانكليزية	رمزه
عجز الحساب الجاري	Current Account Deficit	CAD
الايرادات العامة	Public Revenues	PR
النفقات العامة	Government Expenditure	GE

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة

سابعاً:. نموذج الارتداد (التخلف الزمني) : (The Lagged model)

ويقصد به ذلك النموذج الذي يحتوي على قيم المتغيرات المرتدة زمنياً، سواء كانت تلك المتغيرات داخلية أم خارجية على ان تكون من بين المتغيرات التي يحتويها النموذج، ويمكن صياغة النموذج المرتد زمنياً كما يلي:

$$y_t = a + b_0 x_t + b_1 x_{(t-1)} + b_2 x_{(t-2)} + b_s x_{(t-s)} + u_t$$

تعد تسمية النماذج القياسية بنماذج التخلف الزمني، الى كون المتغير المستقل فيها على المتغير التابع يتوزع عبر عدد من قيم المتغير المستقل (x) المتخلف زمنياً ولـ(s) من فترات التخلف، أذ قد تكون تلك الفترة محددة Finite غير محددة Infinite [٢٠].

كما تعتبر المتغيرات المتخلفة زمنياً متغيرات مستقلة مهمة جداً في معظم العلاقات الاقتصادية، وذلك لأن السلوك الاقتصادي لكل فترة زمنية محددة يتأثر الى حد ما بنمط السلوك السائد في الفترة السابقة، كما وتعد نماذج الارتداد الزمني من النماذج المهمة في عملية اتخاذ القرار، اذ تمكن من معرفة الفترة الزمنية التي ستكون فيها الوحدات

[٢٠] طالب حسن نجم، مقدمة في القياس الاقتصادي، حزيران ١٩٩١، ص٢٨٢.

الأقتصادية قادرة على الاستجابة للقرارات التي تتخذ بشأن المتغيرات الاخرى[٢١].

ثامنـــاً :. تقدير النموذج القياسي

١. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:.(Stability Testing of Time Series)

يعد تحليل السلاسل الزمنية مهماً للتاكد من استقرارها قبل اجراء اي اختبار للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ويتم ذلك من خلال اختبارات جذر الوحدة (Unit Root) وتحديد تكامل السلاسل الزمنية ويقال عن بيانات السلاسل الزمنية مستقرة عندما تكون هذه البيانات مستقرة افقياً حول محور السينات اي انها تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الوقت. وهناك عدة اختبارات لاستقرار السلاسل الزمنية منها طريقة(μ phillips and perron) والذي يختلف عن اختبار (Dicky-Fuller) البسيط والموسع، لانه يحتوي على قيم متخلفة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح اللامعلمي (Non parametric correction).

$$\Delta y_t = \mu_1 + p y_{t-1} + u_t \dots\dots (1)$$

$$\Delta y_t = \mu_2 + \theta_t t + p y_{t-1} + u_t \dots\dots (2)$$

اذ ان:

Δ الفروق الاولى، y_{t-1} : للمتغير محل الدراسة لفترة واحدة.

t:محدد اتجاه الزمن، u_t : متغير عشوائي.

ويتضمن اختبار(p-p)اختبار(t) لقيمة(p)، اذ يتم اختبار فرضية العدم بعد استقرار السلاسل الزمنية في مستوياتها (p=0) مقابل الفرضية البديلة باستقرار السلاسل الزمنية (p<0) عندما تكون قيمة (p) معنوية وسالبة فهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة باستقرار السلسلة الزمنية.

وعلى ضوء نتائج الاستقرارية باستخدام اختبار جذر الوحدة Unit root، الذي تم من خلاله استخدام احصائية ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) لهذا الغرض ضمن حزمة برنامج EVIEWS 7، اتضح أن جميع متغيرات النموذج في العراق مستقرة بالفرق الاول وعند مستوى معنوية يتراوح بين (١%-٥%)، وكما هو موضح في الجدول(4):

---

[٢١] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص٩١.

الجدول (4)

نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي

المتغير	القيمة الاحصائية	القيم الحرجة	نوع الاستقرارية	مستوى المعنوية
CAD	-3.868327	4.200056 -3.175352 -2.728985	مستقرة بالفرق الاول	%٥
PR	-3.564019	-4.057910 -3.119910 -2.701103	مستقرة بالفرق الاول	%٥
GE	-4.861694	-4.057910 -3.119910 -2.701103	مستقرة بالفرق الاول	%١

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج (E-views).

٢. **اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Cointegration Test) :**

طور Johansen,1988,and Johansen and Juselius,1990, تقنية يمكن من خلالها تقديم تقديرات الأرجحية العظمى لكل متجهات التكامل المشترك الممكنة التي يمكن ان توجد بين مجموعة من المتغيرات. ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح اجراء اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكان العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test ($\lambda_{\max}$).

جدول (5)

نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج القياسي

(اختبار الاثر واختبار القيم العظمى)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)			Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)		
Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Prob.**	0.05 Critical Value	**Trace Statistic**
0.0000	21.13162	50.65525	0.0000	29.79707	**65.17979**
0.0483	14.26460	14.35944	0.0696	15.49471	**14.52454**
0.6845	3.841466	0.165098	0.6845	3.841466	**0.165098**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج (E-views).

اذا كانت قيمة (Prob) أقل من (٥%) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وفرضية العدم هي عدم وجود تكامل مشترك. وهذا يظهر بوضوح من قيم prob حيث يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك وهذا يعني ان هناك علاقة في المدى البعيد (Long run association) بين متغيرات النموذج، ويعني ان متغيرات النموذج في الامد البعيد تتحرك سويةً، اي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للمدة المذكورة عند مستوى معنوية (٥%) وبالتالي فإنه يمكن القول بأن عجز الحساب الجاري يؤثر على الايرادات العامة والنفقات العامة أي بمعنى ان الحساب الجاري يؤثر على الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٤).

٣. تقدير وتحليل النماذج القياسية في العراق وفقاً لطريقة متجهات الانحدار الذاتي (VAR)

يعد نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) (Vector Auto Regression) من أكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات (Multivariate Time Series) كما أنه يعد امتداداً طبيعياً من نموذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير (Univar ate Autoregressive model) إلى السلاسل الزمنية الحركية متعددة المتغيرات (Dynamic multivariate time series) .

يستفاد من نموذج (VAR) في وصف السلوك الحركي للسلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية وكذلك في التنبؤ، إذ يتميز التنبؤ باستعمال نموذج (VAR) على ما في السلاسل الزمنية أحادية المتغير (Univar ate time series) ذلك لأن نماذج (VAR) تتكون من منظومة من المعادلات، وان كل معادلة هي عبارة عن متغير داخلي وعلاقته مع الارتدادات الزمنية للمتغير الداخلي فضلا عن بقية المتغيرات الخارجية (الارتدادات الزمنية للمتغيرات الداخلية) الأخرى في المنظومة، وتعالج منظومة المعادلات هذه بشكل متماثل، عليه يمكن القول إن المنظومة هي صيغة مختزلة للشكل الهيكلي توضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات عبر الزمن.

جدول(6)

نتائج اختبار VAR

Vector Autoregression Estimates			
Date: 07/25/16 Time: 23:26			
Sample (adjusted): 2002 2014			
Included observations: 13 after adjustments			
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]			
GE	PR	CADI	
0.239895	69.07810	0.489304	CADI(-1)
(0.40502)	(47.2286)	(0.22006)	
[0.59230]	[1.46263]	[2.22346]	
0.414740	-19.46021	-0.428514	CADI(-2)
(0.42299)	(49.3239)	(0.22983)	
[0.98049]	[-0.39454]	[-1.86450]	
0.000211	0.475279	0.001403	PR(-1)
(0.00134)	(0.15627)	(0.00073)	
[0.15721]	[3.04134]	[1.92631]	
0.000468	-0.201870	-0.001307	PR(-2)
(0.00122)	(0.14223)	(0.00066)	
[0.38382]	[-1.41935]	[-1.97174]	
0.381368	1.705698	-0.258623	GE(-1)
(0.41230)	(48.0778)	(0.22402)	
[0.92497]	[0.03548]	[-1.15446]	
0.257972	45.93173	0.541492	GE(-2)
(0.39222)	(45.7359)	(0.21311)	
[0.65772]	[1.00428]	[2.54091]	
215.5719	23403.44	-4.301011	C
(166.323)	(19394.5)	(90.3698)	
[1.29611]	[1.20671]	[-0.04759]	
0.819247	0.791439	0.740913	R-squared
0.638493	0.582878	0.481827	Adj. R-squared
248063.3	3.37E+09	73232.78	Sum sq. resids
203.3320	23710.02	110.4783	S.E. equation
4.532404	3.794757	2.859711	F-statistic
-82.51339	-144.3780	-74.58312	Log likelihood
13.77129	23.28892	12.55125	Akaike AIC
14.07549	23.59312	12.85545	Schwarz SC
560.7757	65731.38	105.2001	Mean dependent
338.1797	36711.34	153.4757	S.D. dependent
	1.37E+17	Determinant resid covariance (dof adj.)	
	1.35E+16	Determinant resid covariance	
	-296.7445	Log likelihood	
	48.88377	Akaike information criterion	
	49.79638	Schwarz criterion	

المصدر:- من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج(E-views).

أ. عندما يكون المتغير التابع في النموذج هو عجز الحساب الجاري (CAD) والمتغير المستقل الموازنة العامة (الايرادات والنفقات)

$$CAD_{(-1)} = 0.489304 + 69.07810PR + 0.239895GE$$
$$CAD_{(-2)} = -0.428514 - 19.46021PR - 0.414740GE$$

تشير المعادلة التقديرية ((Lag CAD(-I أعلاه الى وجود علاقة طردية بين عجز الحساب الجاري والذي يمثل المتغير التابع والايرادات العامة(PR) التي تمثل المتغير المستقل فعند زيادة(PR) بمقدار وحدة واحدة فأن عجز الحساب الجاري (CAD) يزداد بمقدار(69.07810) وحدة مع ثبات أثر بقية متغيرات النموذج, وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية والسبب يعود الى انخفاض نسبة مساهمة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة للاعوام (2002,2001,2000، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣)، وفي المقابل ارتفعت نسبة مساهمة الايرادات الضريبة والايرادات الاخرى في الايرادات العامة لهذه السنوات، أما العلاقة بين (CAD) والنفقات العامة (GE) فقد ظهرت بشكل طردي أيضاً اي عند زيادة (GE) بمقدار وحدة واحدة فأن عجز الحساب الجاري (CAD) يزداد بمقدار (٠.٢٣٩٨٩٥) مع ثبات أثر بقية متغيرات النموذج وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية.

أما المعادلة التقديرية الثانية أعلاه (Lag CAD(-2 فقد بينت أن هنالك علاقة عكسية بين الايرادات العامة (PR) وعجز الحساب الجاري (CAD) فعند زيادة الايرادات العامة بمقدار وحدة واحدة فأن عجز الحساب الجاري ينخفض بمقدار (١٩.٤٦٠٢١) وحدة وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية وذلك لكون العراق يعتبر من الدول النفطية وان معظم ايراداته متأتية من الصادرات النفطية فأذا ارتفعت الصادرات على الواردات فهذا يعني انخفاض عجز الحساب الجاري. أما النفقات العامة فقد ظهرت علاقة عكسية أيضاً فعد زيادة (GE) بمقدار وحدة واحدة فأن عجز الحساب الجاري (CAD) ينخفض بمقدار (٠.٤١٤٧٤٠) وحدة مع ثبات بقية المتغيرات وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية.

ب. عندما يكون المتغير التابع في النموذج هو الايرادات العامة(PR)

$$PR_{(-1)} = 0.475279 + 0.001403CAD + 0.000211GE$$

$$PR_{(-2)} = -0.201870 - 0.001307CAD + 0.000468GE$$

تشير المعادلة التقديرية ((Lag PR(-I أعلاه الى وجود علاقة طردية بين الايرادات العامة والتي تمثل المتغير التابع وعجز الحساب الجاري (CAD) الذي يمثل المتغير المستقل, أما العلاقة بين الايرادات العامة (PR) والنفقات العامة (GE) فقد ظهرت بشكل طردي أيضاً اي عند.

أما المعادلة التقديرية الثانية أعلاه ((Lag PR(-2 فقد بينت أن هنالك علاقة عكسية بين عجز الحساب الجاري (CAD) والايرادات العامة(PR)،اي بمعنى ارتفاع الواردات على الصادرات مما يؤدي الى ارتفاع عجز الحساب الجاري وذلك لكون العراق يعتمد بالدرجة الاساس على تصدير النفط. أما النفقات العامة فقد ظهرت علاقة طردية بينها وبين الايرادات العامة.

ج. عندما يكون المتغير التابع في النموذج هو النفقات العامة(GE)

$$GE_{(-1)} = ٠.٣٨١٣٦٨ - 0.258623\text{CAD} + 1.705698\text{PR}$$

$$GE_{(-2)} = 0.257972 + 0.541492CAD + 45.93173PR$$

تشير المعادلة التقديرية ((Lag GE(-I أعلاه الى وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة والتي تمثل المتغير التابع وعجز الحساب الجاري (CAD) الذي يمثل المتغير المستقل, أما العلاقة بين النفقات العامة (GE) والايرادات العامة (PR) فقد ظهرت بشكل طردي.

أما المعادلة التقديرية الثانية أعلاه ((Lag GE(-2 فقد بينت أن هنالك علاقة طردية بين عجز الحساب الجاري(CAD) والنفقات العامة. أما الايرادات العامة فقد ظهرت علاقة طردية بينها وبين الايرادات العامة.

- **اختبار (R^2) Coefficient of Determination:**

ويسمى اختبار جودة التوفيق أو معامل التحديد المتعدد وهو مؤشر اساس في تقييم مدى معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة او بعبارة اخرى هو مقياس يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع[٢٢].وتتراوح نسبته بين الصفر والواحد الصحيح ($0 \leq R^2 \leq 1$)[٢٣]. وبالعودة الى متغيرات النموذج القياسي المستخدمة حسب طريقة (VAR) في الملحق(٥) فقد كانت نسبة اختبار جودة التوفيق وفقاً للمعادلة الاولى (٠.٧٤) مما يعني ان المتغيرات المستقلة المختارة هي مسؤولة عن

---

٢٢) حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٤.

٢٣) Damodar N. Gujarati,"Basic Econometrics",New York, 2003. P84

التغيير في المتغير التابع وأن ما نسبته (٢٦%) من التغييرات في المتغير التابع ترجع لمتغيرات عشوائية Random variables اما نسبة اختبار جودة التوفيق للمعادلة الثانية فقد بلغت (0.79) مما يعني ان المتغيرات المستقلة المختارة هي مسؤولة عن التغيير في المتغير التابع وأن ما نسبته (21%) من التغييرات في المتغير التابع ترجع الى متغيرات عشوائية، اما نسبة اختبار جودة التوفيق للمعادلة الثالثة فقد بلغت (0.82) وأن ما نسبته (18%) من التغييرات في المتغير التابع ترجع لمتغيرات عشوائية، أن هذه النسبة المرتفعة ان دلت على شيء فئنها تدل على ان الباحثة قد وفقت في اختيار المتغيرات التي كان لها كل التأثير على المتغير التابع.

- **اختبار (R^{2-}) Adjusted Coefficient of Determination:**

يستخدم لإزالة التميز الناجم من اضافة متغيرات خارجية ولمعرفة القوة التفسيرية لمعامل التحديد او الارتباط بصورة أكثر دقة تم اعتماد معامل التحديد المعدل (Adjusted Coefficient of Determination) والذي تكون قيمته اقل من قيمة (R^2) وذلك لتضمنه درجات حرية أقل, فقد بلغت R^{2-} على التوالي وفقاً للمعادلات السابقة (٠.٤٨, ٠.٦٤,٠.٥٨) مما يعني ان القوة التفسيرية لمعامل التحديد جيدة.

- **اختبار F**

يشير هذا الاختبار الى معنوية النموذج بأكمله فكلما كانت F المحتسبة اكبر من F الجدولية كانت معنوية اكثر للنموذج, واستنادا إلى نتائج التحليل القياسي, فأن قيمة اختبار F للمعادلة الاولى بلغت (٢.٨٥٩٧١١) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (2.69517) عند مستوى معنوية ١٠%, أذاً نرفض فرضية العدم (H:0) ونقبل الفرضية البديلة (H:1), إي إن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابعة معنوية. في حين بلغت قيمة اختبارF للمعادلة الثانية والثالثة على التوالي (٣.٧٩٤٧٥٧) و (٤.٥٣٢٤٠٤) وهي اكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (3.68) عند مستوى معنوية ٥%, أذاً نرفض فرضية العدم(H:0) ونقبل الفرضية البديلة (H:1), إي إن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابعة تَعد معنوية وهناك تأثير للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

- **اختبارT**

يشير اختبار (t) الى التعرف عن مدى معنوية المعلمات التي تم تقديرها للمتغيرات الاقتصادية في النموذج، واستناداً الى نتائج التحليل

وعمل (Lag2 Lagl and) لجميع المتغيرات تظهر قيم T المحتسبة الموضحة في الجدول (6) عند عمل تخلف زمني (Lagl CAD) يتضح أن T الثابت معنوية حيث تبلغ (٢.٢٢٣٤٦) و هي أكبر من الجدولية البالغة (١.٧٥٣) عند مستوى معنوية ٥% وهنا سنقوم برفض فرضية العدم (Null Hypothesis) وقبول الفرضية البديلة (Alternative hypothesis) وأما T للـ (PR) فقد بلغت (١.٤٦٢٦٣) وهي اكبر من T الجدولية البالغة (١.٣٤١) عند مستوى معنوية ١٠% مما يعني أننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة بين المتغير المستقل المذكور والمتغير التابع (CAD). وأماT للـ(GE) فقد بلغت(٠.٥٩٢٣٠) و هي أقل من الجدولية البالغة (١.٣٤١) عند مستوى معنوية ١٠%.

أما عند عمل (Lag2 CAD) تظهر النتائج أن T الثابت معنوية والتي تبلغ البالغ (١.٨٦٤٥٠) وهي اكبر من T الجدولية البالغة (١.٣٤١) مما يعني نرفض العدم ونقبل البديلة, أما T للمتغير المستقل PR عند (Lag2 CAD) فقد بلغت (٠.٣٩٤٥٤) والتي هي أصغر من T الجدولية البالغة (١.٣٤١) مما يعني نرفض وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل PR والمتغير التابع CAD وبالتالي نقبل فرضية العدم, أما T للGE وعند نفس المعادلة فقد بلغت (٠.٩٨٠٤٩) والتي هي أكبر من T الجدولية البالغة (٠.٦٩١) عند مستوى معنوية ٢٥% مما يعني وجود علاقة معنوية بين GE وCAD.

وعند عمل تخلف زمني للـ (PR(Lagl PR أن T للثابت البالغة (٣.٠٤١٣٤) وهي أكبر من T الجدولية البالغة (٢.٦٠٢) عند مستوى معنوية١% هذا يعني وجود علاقة معنوية وبالتالي نقبل الفرضية البديل ونرفض فرضية العدم, أما T للـ CAD فقد بلغت (١.٩٢٦٣١) وهي أكبر من T الجدولية البالغة (١.٧٥٣) عند مستوى معنوية ٥% مما يعني وجود علاقة معنوية بين CAD وPR, أما T للـ GE فقد بلغت (٠.١٥٧٢١) وهي أصغر من T الجدولية وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم.

أما عند عمل Lag2 للمتغير التابع PR فقد ظهرت T للثابت بمقدار (١.٤١٩٣٥) والتي تعتبر أكبر من T الجدولية البالغة (١.٣٤١) عند مستوى معنوية ١٠% مما يعني وجود علاقة معنوية, أما T للـCAD فقد بلغت (١.٩٧١٧٤) وهي أكبر منT الجدولية البالغة (١.٣٤١) عند مستوى معنوية ١٠% مما يعني نقبل بالفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة بين PR وCAD, أما T للـ GE فقد

بلغت (٠.٣٨٣٨٢) وهي أقل من T الجدولية البالغة (٠.٦٩١) عند مستوى معنوية ٢٥%.
وعند عمل تخلف زمني Lagl GE)GE) يتضح ان T المحتسبة للثابت بلغت (٠.٩٢٤٩٧) وهي اكبر منT الجدولية البالغة (٠.٦٩١) عند مستوى معنوية ٢٥% وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ونقبل الفرضية البديلة، أما T للمتغير المستقل (CAD) فقد بلغت (١.١٥٤٤٦) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (٠.٦٩١) عند مستوى معنوية ٢٥% وبالتالي فأن المتغير GE يؤثر في CAD لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة, أما بالنسبة لـ T للمتغير المستقل (PR) فقد بلغ (٠.٠٣٥٤٨) وهذه القيمة أصغر من قيمة T الجدولية مما يعني نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.
أما عند عمل (Lag 2 GE) فقد بلغت T للحد الثابت (٠.٦٥٧٧٢) وهذه القيمة أقل من قيمة T الجدولية البالغة (٠.٦٩١) عند مستوى معنوية ٢٥% مما يعني نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم, أما T للمتغير المستقل (CAD) فقد بلغت (٢.٥٤٠٩١) وهذه القيمة أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (١.٧٥٣) مما يعني ان (CAD) يؤثر في (GE) وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ونقبل الفرضية البديلة, أما T للـ(PR) فقد بلغت (١.٠٠٤٢٨) وهذه القيمة أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (٠.٦٩١) بمستوى معنوية ٢٥% مما يعني نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة بين GE وPR .

٤. اختبار السببية (Causality Test)

يعد اختبار السببية من أهم الإختبارات في تحديد صيغ النماذج القياسية إذ يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر وفهمها للتمييز بين الظواهر التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها، وقد أقترح كرانجر في عام 1969 إختبار السببية وطوره بعد ذلك سيمز في عام 1972.
إذا كانت هناك سلاسل زمنية متكاملة لابد من وجود هناك سببية على الأقل في اتجاه واحد بينهم أو باتجاهين متبادلين أو إن كلا المتغيرين مستقلين عن بعضهما، وبعد إجراء إختبار كرانجر بين المتغيرات الثلاثة (عجز الحساب الجاري، والايرادات العامة، والنفقات العامة) بإسخدام برنامج (Eviews 7) ظهرت النتائج التالية

جدول(٧)

نتائج اختبار سببية جرانجر لمتغيرات النموذج القياسي في العراق

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 07/28/16 Time: 12:18			
Sample: 2000 2014			
Lags: 2			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.2838	1.48039	13	PR does not Granger Cause CAD
0.0474	4.57069	CAD does not Granger Cause PR	
0.1480	2.44869	13	GE does not Granger Cause CAD
0.4515	0.87981	CAD does not Granger Cause GE	
0.0668	3.86889	13	GE does not Granger Cause PR
0.9340	0.06886	PR does not Granger Cause GE	

المصدر:- من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج(E-views).

من خلال إجراء اختبار السببية في الجدول (٧) أتضح وجود علاقة باتجاه واحد بين (عجز الحساب الجاري والايرادات العامة) إذ كانت قيمة F المحتسبة والبالغة (4.57069) أكبر من Fالجدولية عند مستوى معنوية ٥% والبالغة (3.68). مما يعني وجود علاقة معنوية بينهما وبالتالي نرفض فرضية العدم(Null Hypothesis) القائلة أن(CAD)لا يؤثر على (PR) ونقبل الفرضية البديلة (Alternative hypothesis).

(الاستنتاجات)

١. تعد النظرية الكينزية في مقدمة النظريات التي تناولت بالتحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري وقد تضمنت مقترحاً تأكيداً على وجود علاقة سببية مباشرة و باتجاه واحد من الموازنة باتجاه الحساب الجاري، بمعنى ان عجز الموازنة يؤدي الى عجز في الحساب الجاري وهذا يتطابق مع فروض النظرية الكينزية فيما يتعلق بالأثر الذي تتركه السياسة المالية على النشاط الاقتصادي بأكمله.

٢. ان الباحثة لم تحصل من خلال التحليل التطبيقي على ما يؤكد فرضية المكافئ الريكاردي التي تقوم على فكرة عجز الموازنة الذي يحصل نتيجة تقليص حجم الضرائب Tax Cut وهو امر مؤقت يمكن ان تزول

اثاره بعد عودة الضرائب الى مستوياتها الاصلية، ومن هنا ينشأ عدم وجود علاقة بين عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة على وفق هذه النظرية.

٣. ان فرضية العجز المزدوج والتأثير المتبادل او العلاقة السببية ما بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري لم تؤكدها البيانات المنشورة ولم تؤدي الاختبارات القياسية التي قامت بها الباحثة الى تحقق حصولها في العراق.

٤. تعتقد الباحثة بان الفروض النظرية (في اطار البحث) كانت متخالفة مع الوقائع لأسباب قد لا تقلل من اهميتها وفائدتها النظرية بل تدفع باتجاه التوثيق الدقيق لها، ذلك ان العلاقات النظرية ما بين المتغيرات الاقتصادية محكومة بنسق من التأثير المتبادل الذي يعقد من امر التحقق من صحة الفروض النظرية، فتمة علاقة باتجاه واحد ظهرت للباحثة من الحساب الجاري باتجاه الموازنة الحكومية مثلما تحققت لدينا صحة الفرضية الكينزية بالعلاقة السببية بين الموازنة الحكومية باتجاه الحساب الجاري.

لذا كانت نتائج العلاقات النظرية والتطبيقية متخالفة ولا ينطبق عليها وصف نظري محدد.

(التوصيات)

في ضوء النتائج التي توصل اليها البحث توصي الباحثة بالآتي:

١. طالما أن الايرادات النفطية هي المحرك الاساس لتشكيل الفجوتين، لذا لا يمكن التحكم بهما الا بتنويع مصادر الدخل، لأن اسعار النفط وعوائده تتعلق بصوره أساسية بعوامل خارجية لا يمكن التأثير فيها عبر السياسات الاقتصادية المحلية، لذا ينبغي أن يتبنى العراق سياسات متعددة هدفها تنويع مصادر الدخل، كتشجيع القطاع الصناعي والزراعي والسياحي.

٢. تبني سياسات للأنفاق الحكومي وسياسات ضريبية مناسبة لتلافي العجز الفعلي للموازنات الحكومية وتؤمن مستوى مقبول لاستغلال الموارد المالية وتوجيهها حسب مقتضيات النشاط الاقتصادي.

٣. عدم اللجوء الى سياسات الاقتراض الخارجي او الداخلي لتلافي العجز في الموازنات العامة، الافي الحالات الملحة.

٤. ونظراً للتأثير السلبي لعجز الحساب الجاري على عجز الموازنة الحكومية نرى ضرورة الاهتمام على تقليص العجز في الحساب

الجاري من خلال ضغط العوامل المؤدية لهُ وخاصة فيما يتعلق بخفض الاستيرادات الى الحجم المناسب.

٥. اعتماد سياسة اقتصادية ونقدية لتنظيم ميزان الخدمات في موازنة الحساب الجاري فضلاً عن خفض نسبة التحويلات المالية نحو الخارج.

(المصادر)

أولاً:- المصادر العربية:

أ- الكتب

١- بخيت، حسين علي وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧.

٢- السيفو، وليد اسماعيل واخرون، اساسيات الاقتصاد التحليلي، دار الاهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٦.

٣- طاقة، محمد، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٧.

٤- العلي، عادل فليح، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الاول المالية العامة والقانون المالي، أثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن،٢٠٠٩.

٥- نجم، طالب حسن، مقدمة في القياس الاقتصادي، حزيران ١٩٩١.

ب- الرسائل والاطاريح

١- آل طعمة، حيدر حسين أحمد محمد، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري (دراسة تطبيقية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان النامية) أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠١١.

٢- الخير الله، سرمد عبد الجبار هداب، فعالية المثبتات التلقائية في تحقيق استقرارية الموازنة العامة في العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء،٢٠١٥.

٣- الزبيدي، غيداء جعفر مهدي، بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري لعينة مختارة في الدول مع أشارة خاصة الى العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٣.

٤- المشهداني، احمد اسماعيل ابراهيم، قياس درجة استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بعجز الموازنة الحكومية(العراق حالة دراسية)

للمدة(١٩٨١-٢٠٠٨)، طروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٠.
٥- منشد، حلمي ابراهيم، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة(١٩٧٥-٢٠٠٠)، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٠٤.

ج- الدراسات والمجلات:

١-رشاد، ندوى خزعل، استخدام اختبار جرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد١٩، ٢٠١١.
٢-علاوي، كامل كاظم ومحمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٧٤-٢٠١٠)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة التاسعة العدد التاسع والعشرون.
٣-الغالبي، عبد الحسين جليل وليلى بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة التاسعة، العدد الثامن والعشرون، بلا تاريخ.

د- التقارير:

١-البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية.
٢-تقرير صندوق النقد العربي الموحد لسنوات (2015,2011,2010,2006).
٣-وزارة المالية، قسم الموازنة، الموازنة العامة للعراق لسنوات مختلفة.

هـ- شبكة الانترنيت:

١- شحاتين، محمد عيسى، وأخرون، العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري: حالة الاردن للفترة ١٩٨٠-٢٠١٠.-3 Publications.qu.edu.sa/journals/5/articles/733/submission/.../73 1194-1-RV.docx
٢- الكسواني، ممدوح الخطيب، العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية، قسم الاقتصاد كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثالث، العدد٦، ١٤٢٢هـ.

ثانياً: المصادر الاجنبية:

1- National Accounts Statistics: Main Aggregates and Detailed Tables,2011

2- For more information see; wiener, N. The Theory of prediction. In Modern Mathematical for the Engineer; McGraw-Hill: New York, NY, USA,1956.

3- Cheng Hsiao, Autorgressive modelling and causal orderinf of economic variables, Economic research program, research, No.274,1980.

4- Michael Eichler, Granger-causality graphs for multivariate time series, university at Heidelberg, JEL, 2011.

5- Yavuz ARSLAN, Expectation Errors, Uncertainty And Economic Activity, Research and Monetary policy Department Central Bank of the Republic of Turkey, 2011.

6- Damodar N. Gujarati, "Basic Econometrics", New York, 2003.